اذ لا يعقل الا هذا وهذا ثم هذا وامثال يقولون هو الوجود المطلق وان فرق
بينه وبين الاشياء فرقا مابين المطلق والمعين وهذا يشبه الفرق بين جنس
الانسان واعيان الناس وجنس الحيوان واعيان الحيوان فكيف يكون الرب
مثل الجنس او العرض العام لسائر الموجودات ومعلوم ان هذا لا يكون له
وجود مع تميز بنفسه مباين للمخلوقات اذ الكليات كالجنس والنوع والفصل والخاصة
والعرض العام لا يوجد في الخارج منفصلا عن الاعيان الموجودة وهذا معلوم
بالضرورة ومتفق عليه بين العقلاء وانما يعلى الخلاف في ذلك عن شيعة افلاطون
ونحو الذين يقولون باثبات المثل الافلاطونية وهي الكليات المجردة عن
الاعيان خارج الذهن وعن شيعته فيما عزي من القول باثبات العدد
المطلق خارج الذهن والمعلم الاول ارسطو واتباعه متفقون على بطلان
هذا وهو لاء فلو قطنوا ان الباري هو الوجود المطلق بهذا الاعتبار لوفقوا
فيما فروا فان هذا يستلزم مباينته لوجود المخلوقات وانفصاله عنها
مع ان عاقلا لا يقول ان الصفة تكون مبدعة للموصوف ولان الكليات
هي المبدعة لمعيناتها والمقصود هنا ان جماهير الخلائق من متبتة على اله
على خلقه ومن نفاة ذلك على اختلاف اصنافهم يقولون باثبات هذا
التقسيم والحصر وهو ان الشيء اما ان يكون مباينا لغيره واما ان يكون
محايثا له فاذا انتفى احدهما ثبت الاخر ويقولون ان هذا معلوم
بالضرورة قال النفاة لا نسلم ان هذه القضية ضرورية بدليل انا نعقل
الانسانية المشتركة بين الاناسي وغيرها من الكليات المعقولة وغيرها
وليست داخل العالم ولا خارجه وايضا فان ارسطو واتباعه من الفلاسفة
وطائفة من اهل الكلام اثبتوا ان النفس انا طقة كذلك والعقول والنفوس
ولم يكونوا قائلين ما يعلم فساده بالضرورة وايضا فان العقل الصريح
يعلم تقسيم الشيء الى مباين ومحايث وما ليس بمباين ولا محايث بتقسيمه
الى داخل وخارج وما ليس بداخل ولا خارج وتقسيمه الى متحيز وقائم
بالمتحيز وما ليس بمتحيز ولا قائم بمتحيز ولا يعلم فساد هذا التقسيم
بالاضطرار كما يعلم ان الواحد نصف الاثنين وايضا فهذا

الذي

الذي ذكرتموه من لزوم المباينة او المحايثة والدخول او الخروج انما يعقل
فيما هو جسم متحيز فاذا قدرنا متحيزين لزم ان يكون احدهما اما داخلا في الاخر او خارجا
منه فاذا قدرنا موجودا ليس بجسم ولا متحيز لم يمنع ان لا يكون مباينا لغيره ولا
محايثا له ولا داخلا فيه ولا خارجا عنه بل ينتفي عنه القسمان وحينئذ فهذا
التقسيم والحصر يستلزم كون الباري جسما متحيزا وذلك باطل ولا نريد بالمتحيز
ان يكون قد احاط به حيز وجودي كما اجاب عنه الناظم بل نريد المتحيز الذي
له جهة بحيث يشار اليه بالحس انه هنا او هناك ولا ريب ان ما فوق العالم
فلا يشار اليه بانه هناك وهذا هو القول بالتحيز والجهة عندنا واذا
كان التقسيم مستلزما لاثبات الجهة والتحيز لم يكن هذا التقسيم صحيحا
لا يكون القول بالجهة والتحيز صحيحا والناظم لم يذكر دليلا على صحة القول
بالتحيز والجهة والجسم بقول الادلة النظرية الدالة على نفي التحيز والجهة
والجسم ينتفي صحة هذا التقسيم والحصر فانه اذا قدر موجود ليس بجسم
ولا متحيز ولا في جهة امكن ان يعقل انه ليس مباينا لغيره ولا محايثا له واذا كان
كذلك فكل منهما ينتفي القول بالتقسيم يبطل هذا الاستدلال اذ القول ينتفي
المتقسيم مع اثبات هذا التقسيم تناقض بين واذا كان هذا القول مستلزما
للقسم لزم ما يلزم القائلين بالتقسيم وقد خاطب نفاة ذلك بانهم مفتونون
وفاتنون بما دعى ان من قال ذلك فانه معطل وان الكفر في قوله كما من
وهذا يستلزم تكفير من نفى التقسيم وقد علم ما في هذا القول من الوبال العظيم
قالت المثبتة نحن نجيبكم بجوابين اجمالي وتفصيلي اما الجواب الاجمالي
فانا نقول قولكم لا نسلم ان هذه القضية ضرورية منع غير مقبول فان
المقدمات الضرورية لا يجوز منعها ولو جاز منع الضروريات لم يمكن
الاستدلال ولا اقامة حجة على منكر فان الاستدلال غايته ان يستدل
بدليل مؤلف من مقدمات ضرورية فلو جاز منع الضروريات لم يمكن
الاستدلال بحال وكذلك ما ذكرتموه من الاستدلال على انها ليست
بضرورية وليست بصحيحة لانها ان كانت الضروريات هي الاصل
للنظريات فلو جاز القدح في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قدحا

Copyright © King Saud University